

نحو تثمين ايرادات نظام الجبائية المحلية في الجزائر بالإشارة الى بلديات وولاية المسيلة

خلال 2023-2020

Towards valuing the revenues of the local tax system in Algeria with reference to the municipalities and the state of M'Sila during 2020-2023

ولهي بوعلام

جامعة المسيلة -الجزائر-

Boualam.oualhi@univ-msila.dz

تاريخ النشر: اليوم 18/12/2024

تاريخ القبول: 24/11/2024

تاريخ الاستلام: 12/10/2024

الملخص:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الاشكالية المقترنة في كيفية تثمين ايرادات نظام الجبائية المحلية في الجزائر بالإشارة الى بلديات وولاية المسيلة خلال الفترة 2020-2023 انطلاقا من الإحصائيات الرسمية، ليتم في ذات المسعى التطرق إلى العوائق التي لازالت تقف دون بلوغ الأهداف المسطرة لنظام الجبائية المحلية، ولقد خلصت الدراسة في النهاية إلى ضرورة تبني مجموعة من الاقتراحات العملية للرفع من أداء هذا النظام في ظل التوجه الجديد نحو إصلاح المالية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الجبائية المحلية، الجماعات المحلية، المالية المحلية

تصنيف Jel: E63; O23

Abstract:

This study aimed to address the proposed problem of how to value the revenues of the local tax system in Algeria by applying it to the municipalities and the state of M'Sila during the period 2020-2023 based on official statistics, in order to address in the same effort, the obstacles that still stand in the way of achieving the goals set for the local tax system. The study ultimately concluded by the need to adopt a set of practical proposals to improve the performance of this system in light of the new trend towards reforming local finance.

Keywords: Local taxation, local authorities, local finance.

JEL classification codes : O23 ;E63

يعد النظام الجبائي المحلي واحدا من أهم النظم التي تشكل النظام الجبائي الجزائري لكونه رافدا مهما لإيرادات الجماعات المحلية، ولقد تعاузت أهميته نتيجة ازدياد متطلبات الساكنة المحلية من سن لآخر خصوصا بعد الانحسار التدريجي لإيرادات الدولة من الجبائية البترولية من جهة، وكذا الانعكاسات السلبية لأثار الأزمة الصحية كوفيد 19 من جهة أخرى، ويحدث هذا في ظل قلة الاهتمام الذي يوليه المسؤولون المحليون لتعبئة الجبائية المحلية التي تدخل ضمن صلاحياتهم ويتجلى هذا على الخصوص في غياب إحصاء شامل ومحين للإمكانيات الجبائية، إضافة إلى ضعف التأثير المادي والبشري والقانوني لخزائن البلدية المكلفة بعملية المتابعة وتحصيل الإيرادات الجبائية المحلية يحدث هذا في ظل ضعف التنسيق ما بين الصالح الجبائي والبلديات في ما يخص تأسيس بعض الرسوم والضرائب العائدة جزئيا أو كليا للجماعات المحلية مثل الرسم العقاري ورسم التطهير والضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل المرتبة عن إيجار العقارات، للإشارة أنه ثبت حسب تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2021 أن إيراد بعض الضرائب والرسوم التابعة للجماعات المحلية والتي يعوم أمر تحصيلها لمصالح الدولة قد سجلت نسب تفوق 90 % من الجبائية المحلية، بينما نسبة تحصيل الإيرادات الجبائية التابعة لخزينة البلدية تبقى ضعيفة وتتراوح ما بين 2.21 % و 11.83 %. هذه الوضعية تؤدي التسخيص المعد من طرف وزارة الداخلية الذي أظهر أن مساهمة الرسم على النشاط المهني تمثل 58 % من الموارد الجبائية البلدية بينما يساهم الرسم على القيمة المضافة بنسبة 35 % أما باقي الضرائب لا تمثل سوى 4 %.

إن التعديلات التي أدرجت في قانون المالية لسنة 2022 والتي أدت إلى إلغاء الرسم على النشاط المهني على المنتجين على وجه الخصوص ومن ثم الغاؤه في سنة 2024 ستخد من مساهمته الكبرى في ظل غياب البديل الحقيقي لتعويض الخسارة المتوقعة لهذا الرسم ضمن الإيرادات الجبائية المحلية، غير أنه في ظل التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري تسعى السلطات إلى البحث عن كيفية تثمين الإيرادات الجبائية بصفة عامة والإيرادات الجبائية المحلية بصفة خاصة ويأتي هذا المسعى في إطار الشروع في تبني فك الارتباط ما بين الجبائية العادية العائدة لميزانية الدولة والجبائية المحلية العائدة لميزانية الجماعات المحلية من حيث التأسيس والتصفيه والتحصيل .

ومن خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن تثمين إيرادات نظام الجبائية المحلية في الجزائر بالإشارة إلى بلديات وولاية المسيلة ؟

إن معالجة هذه الإشكالية ستتم من خلال المحور التالية:

I- الهيكل الحالي لنظام الجبائية المحلية في الجزائر

II- تقييم مردودية نظام الجبائية المحلية بالإشارة الى ولاية المسيلة خلال الفترة 2020-2023

III- مقتراحات التوجهات الجديدة لإصلاح نظام الجبائية المحلية في الجزائر

- أهمية وأهداف البحث:

تبعد أهمية البحث من الدور المتعاظم لنظام الجبائية المحلية في مواجهة متطلبات التنمية المحلية، خاصة في ظل تصاعد متطلبات الساكنة المحلية خصوصا مع ظهور كوفيد 19 وما بعده وذلك من أجل تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والجدية لبلوغ الأهداف المسطرة، وهو ما يتطلب تقييميا موضوعيا لنظام الجبائية المحلية الحالي، مع محاولة رسم ملامح التفعيل تماشيا والتوجهات الجديدة لإصلاح هذا النظام.

I- الهيكل الحالي لنظام الجبائية المحلية في الجزائر

أولا: مفهوم وأهداف الجبائية المحلية

1- مفهوم الجبائية المحلية

تعد الجبائية المحلية من التصنيفات التي حدتها الإدارة الجبائية على غرار الجبائية العادية، الجبائية البيئية، الجبائية العقارية، الجبائية البترولية، (DISLE و SARAF 2006/2007) وهي تضم مختلف الضرائب والرسوم العائدة كليا لميزانيات الجماعات المحلية أو لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، أو تلك العائدة جزء منها فقط إلى تلك الميزانيات.

وتعرف الضريبة المحلية على أنها "فرضية مالية تتقاضاها إحدى الهيئات العامة المحلية على سبيل الإلزام ضمن الوحدة الإدارية التي تمثلها دون النظر إلى مقابل معين وغايتها تحقيق منفعة عامة" (عودة المعاني، 2010)

بينما تعرف الرسوم المحلية بأنها " ما يتلقاها الشخص العام الممثل للوحدة الإدارية المحلية نظيرأ أداء خدمة معينة تعود بالنفع على دافع الرسم بالذات، وإن كانت تغلب على هذه الخدمة صيغة النفع العام" (عودة المعاني، 2010)

ومن خلال ما تقدم نستخلص ان الجبائية المحلية هي مجموع الضرائب والرسوم المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التي تعود بعد تحصيلها الى ميزانيات الجماعات المحلية كليا او جزئيا بصفة مباشرة او بصفة غير مباشرة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان اهم ما يميز الجبائية المحلية حسب بعض الخبراء هي انها من المورد المحلية الذاتية وسهلة التسيير. (FERDJ & ALIOUECH, 2015)

2- أهداف الجبائية المحلية: يؤدي فرض الضرائب والرسوم المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها (قدي، 2011):

- ❖ أنها أداة في يد الحكومة (الجماعة) المحلية والإقليمية لتعطية النفقات الناجمة عن الخدمات الجوارية.
- ❖ أنها أداة في يد الحكومة (الجماعة) المحلية والإقليمية للحصول على معلومات عن الجماعات المحلية يمكن استخدامها في أغراض عديدة.
- ❖ تسمح بتحليل، توزيع، وتطور وعاء الضرائب المحلية والموارد التي تنتج عنها انطلاقا من المعطيات الإحصائية التي يتم إعدادها على مستوى الحكومات (الجماعات) الإقليمية والمحلية.
- ❖ أداة لتحقيق التنمية المحلية، فالحكومات (الجماعات) الإقليمية، والمحلية تضطلع بمهام التنمية في حدودها إقليمها، ولهذا حدد القانون المتعلق بالبلدية المهام التالية (المادتين 108-111، 2011):

 - أ. يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد هيئة إقليم، والتنمية المستدامة، وتنفيذها.
 - ب. يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز، وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية، ومحطتها التنموي، ولهذا الغرض يتخذ كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار.

للإشارة ان معظم استراتيجيات التنمية المحلية على ثلاث فئات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، وهي استراتيجية تجسيد الحكومة وأسلوب التسيير، ثم استراتيجية النمو الاقتصادي على المستوى المحلي وأخيرا استراتيجية تخفيف معدل الفقر. (BOUARIOUA, 2023)

ثانيا: البنية الحالية لنظام الجبائية المحلية في الجزائر

ت تكون الجبائية المحلية من مجموعة غير متجانسة من الضرائب والرسوم تستفيد من ناتجها الميزانيات المحلية بطريقة مباشرة او غير مباشرة كليا أو جزئيا منها ما هو مسیر من طرف البلدية، منها ما هو مسیر من السلطات غير المركزة للدولة مثل ما ستبذله الجداول الثلاثة التالية:

1- الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلدية

الجدول رقم 01: الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلدية

الحصة العائد لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	الحصة العائد للبلديات	تعيين المورد الجبائي
/	% 85	الرسم الصحي على اللحوم
/	%100	الرسم العقاري
/	%100	الرسم على رفع القمامات المتزيلة (رسم التطهير)
/	%100	الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية
/	%100	الرسم الخاص على الرخص العقارية
/	%100	الرسم على الإقامة
/	%100	حقوق الحفلات والأفراح
//	%100	حقوق الأماكن والطرق
	%100	حقوق المحشر

المصدر: مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2021، ص 128

والملاحظ أن هذه الرسوم تعود بالكامل لميزانية البلدية ماعدا الرسم الصحي على اللحوم الذي يعود بنسبة 85 % فقط.

2- الضرائب والرسوم المسيرة من طرف السلطات غير المركزة للدولة

الجدول رقم 02: الضرائب الرسوم من طرف الإدارة الضريبية

الحصة العائدة لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	تعيين المورد الجبائي
%15	/	%10	الرسم على القيمة المضافة (العمليات التي تتم في الداخل)
%15	/	/	الرسم على القيمة المضافة (العمليات التي تتم عند الاستيراد)
%5	%29	%66	الرسم على النشاط المهني
/	/	66%	الرسم على النشاط المهني الخاص بنقل المحروقات عبر الأنابيب
%85	/	/	الرسم الصحي على اللحوم المحصل في منشآت التبريد أو التخزين غير التابعة للبلدية والواقعة على ترابها الرسم الصحي على اللحوم عند الاستيراد
%5	%5	%40.25	الضريبة الجزافية الوحيدة
/	/	%50	الضريبة على الدخل الإجمالي - صنف المداخيل العقارية
/	/	%30	الضريبة على الثروة
%30		/	قسيمة السيارات
%50	/	/	الرسم على الشحن المدفوع مسبقا
/	/	%60	الرسم على المستفيد من قطعة ارض مهيئة للاستعمال الصناعي
/	/	100 %	الرسم على السكن (المادة 111 من ق. م لسنة 2022)
%5	%29	%66	الرسم المحلي للتضامن (المادة 15 من ق.م لسنة 2024)
%50	/	/	الرسم الخاص بحرق الغاز المطبق على نشاطات المحروقات
%5	%29	%66	الرسم على المنتوجات البترولية او المماثلة (المادة رقم 28 مكرر رقم 7 من قانون الرسم على رقم الاعمال)

المصدر: من اعداد الباحث عن تقرير مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2021، وقوانين المالية

ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أن الجماعات المحلية لا تشارك في تأسيس ولا في تحصيل هذه الضرائب والرسوم بالبرعم من بعضها يتم ضمن المحيط الجغرافي للجماعة المحلية كالضريبة على الدخل الإجمالي - صنف المداخيل العقارية والضريبة على الممتلكات والرسم على السكن هذا الأخير الذي كانت حصيلته تعود إلى صندوق تأهيل الحظيرة العقارية للبلديات والولايات ليتم إعادة توجيه حصيلته بنسبة 100% لصالح البلديات للإشارة أن هذا الرسم يتم تحصيله من طرف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

وللتوضيح فقط فإنه طبقا للتعديل الذي جاء به قانون المالية لسنة 2022 فإنه تدفع نسبة 50 % من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات التي تشكل دوائر حضرية لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة، وتدفع نسبة 50 % من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة

لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة مقابل خدمات غير مأجورة للبلديات المعنية والمسجلة في اتفاقية بين الولاية والبلديات (المادة 222، سنة 2011). هنا من جهة ومن جهة أخرى فإن حصة الرسم على المنتوجات البترولية أو المماطلة العائدة لكل بلدية تحدد وفق المؤشرات الأربع التالية مع اضافتها بمعاملات تصحيحة كما هو مبين في الجدول المولى:

الجدول رقم 03: مؤشرات تحديد الرسم على المنتوجات البترولية العائدة للبلدية

المعامل التصحيحة	كيفية الحساب	المؤشر
0.50	حصة الرسم على النشاط المهني للبلدية المحققة مقارنة بالرسم على النشاط المهني الإجمالي	1م
0.30	النفقات الإجمالية للبلدية مقارنة بالمبلغ الإجمالي للوطن (أجور الموظفين المرسمين والمستخدمين التعاقدية للبلدية وكذا أعباء الاشتراكات الاجتماعية)	2م
0.15	عدد سكان البلدية مقارنة بمجموع سكان الوطن	3م
0.05	مساحة البلدية مقارنة بالمساحة الإجمالية للوطن	4م

المصدر: القرار المؤرخ في 30 مارس 2024، الجريدة الرسمية رقم 41 المؤرخة في 12 يونيو 2024، ص 11

بعد تحديد المؤشرات الأربع يتم احتساب معامل تحديد حصة البلدية من الرسم وفق العلاقة التالية:

$$\text{حصة البلدية} = 1 \times 0.50 + 0.30 \times 2 + 0.15 \times 3 + 0.05 \times 4 \text{م}$$

3- الضرائب والرسوم المرتبطة بالبيئة المسيرة من طرف الإدارة البيئية

الجدول رقم 04: الضرائب والرسوم المرتبطة بالبيئة المسيرة من طرف الإدارة البيئية

الحصة العائدة لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلديات	تعيين المورد الجبائي
	%16	رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة
	%20	رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج
	%17	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
	%34	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
35%	/	الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة
-	%34	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم داخل التراب الوطني
34 %	-	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة

المصدر: من اعداد الباحث مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2021، وقوانين المالية لسنوي 2022، 2023

II- تقييم مردودية نظام الجبائية المحلية في ولاية المسيلة خلال الفترة 2020-2023

سيتم التركيز على الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مصالح الضرائب والتي من أهمها الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري والرسم على القيمة المضافة والرسم الصحي على اللحوم إضافة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي (إيجار العقارات) والضريبة الجزافية الوحيدة وذلك بالنظر إلى أهمية مساهمتها في مجلمل الإيرادات الجبائية المحلية سواء للبلديات أو الولاية.

1- تطور إيرادات الجبائية المحلية العائدة لبلديات ولاية المسيلة خلال الفترة من 2020-2023 الوحدة / دج

الجدول رقم 05: تطور إيرادات الجبائية المحلية العائدة للبلديات خلال الفترة من 2020-2023

البيان	2020	2021	2022	2023
الرسم على النشاط المهنـي TAP	1.795.188.906	1.973.216.777	1.511.021.835	1.585.959.205
الرسم العقاري TF	15.759.705	25.010.927	16.629.269	40.651.774
الرسم على القيمة المضافة TVA	180.781.890	143.755.798	175.649.765	199.326.463
رسم السكن	/	/	212.558.766	229.641.038
الضريبة الجزافية IFU الوحيدة	175.182.243	179.567.624	198.509.750	227.025.814
الضريبة على الدخل الإجمالي - إيجار العقارات IRG / RF	16.948.363	25.010.927	24.328.049	26.630.823
رسم الإقامة	/	/		1.759.000
المجموع	2.183.861.106	2.338.310.226	2.141.673.354	2.310.994.117
نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهنـي	%82.20	%84.38	%70.55	%68.62
نسبة مساهمة باقى الضرائب والرسوم	%17.80	%15.62	%29.45	%31.38

المصدر: من اعداد الباحث عن احصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة

من الجدول السابق نستنتج:

أن هناك تطورا ايجابيا في سنة 2021 لكل الضرائب والرسوم بعد سنة 2020 بعد ازمة كورونا، ما عدا الرسم على النشاط المهنـي الذي تم الغاؤه نهائيا على أنشطة الانتاج سنة 2023 مع الإشارة انه قد تم الغاؤه كلها سنة 2024 ولاحظ أن هذه النسب الموجبة تعود إلى درجة التعافي التي شهدتها الاقتصاد الوطني بعد ازمة كوفيد 19.

إن نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهنـي في مجموع الإيرادات الجبائية العائدة للبلديات بلغت 76.43 % في المتوسط وقد تراجعت في سنة 2023 بنسبة في حين بلغت نسبة الانخفاض 7.81 %، اما متوسط نسبة مساهمة باقى الضرائب والرسوم بلغت 23.56 % ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن اجل إيرادات الجماعات المحلية مرتكزة على ضريبة مباشرة بـهذا ما يجعل أكثر من 76 % الإيرادات عرضة لتقلبات ضريبة واحدة مؤسسة على أرقام الأعمال وليس على الأرباح المحققة فعليا.

في ما يخص تعويض الخسائر المترتبة عن انخفاض مساهمة الرسم على النشاط المهنـي في ميزانية الجماعات المحلية بعد التعديل الذي جاء به قانون المالية لسنة 2022 حيث تم إعفاء (قانون الضرائب المباشرة

والرسوم المائلة لسنة 2022) المنتجين من هذا الرسم إضافة إلى الاستفادة من إعادة توزيع الرسم على المنتجات البترولية (قانون المالية لسنة 2024) وكذا إعادة توزيع حاصل الرسم المحلي للتضامن فلقد أخذت السلطات العمومية على عاتقها تغطية هذه الخسارة بالنظر إلى التعديل الذي مس حساب التخصيص الخاص 302.020 الخاص بصناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية وهذا في جانب الاعتمادات الممنوحة لفائدة الصندوق (الجريدة الرسمية العدد 57 بتاريخ 4 سبتمبر 2022) .

الجدول رقم (06): تطور إيرادات الجبائية المحلية العائدة للولاية خلال الفترة من 2020-2023

البيان	2020	2021	2022	2023
الرسم على النشاط المهني TAP	788.824.108	867.012.981	664.076.028	696.860.901
الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	20.902.527	22.306.537	24.659.596	28.201.965
مجموع الإيرادات	809.726.635	889.319.518	688.735.624	725.062.866
نسبة مساهمة TAP في مجموع الإيرادات	%97.41	% 97.49	% 96.41	%96.11
نسبة مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في مجموع الإيرادات	% 2.59	% 2.51	%3.59	%3.89

المصدر: من اعداد الباحث عن احصائيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة

من الجدول السابق نلاحظ:

أن هناك تطويرا ايجابيا بعد سنة 2021 للضريبة الجزافية الوحيدة حيث كانت نسب الزيادة على الترتيب 3.89 % لسنة 2021 وارتفعت الى 3.59 % في سنة 2022 لتصل سنة 2023 نسبة 3.89 % ولاحظ أن هذه النسب الموجبة للضريبة الجزافية الوحيدة تعود إلى درجة التعافي التي شهدتها الاقتصاد الوطني بعد أزمة كوفيد 19. في حين أن نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في مجموع إيرادات الجبائية العائدة للولاية تقلصت بنسبة ضئيلة بلغت 1.3 % ما بين سنتي 2020 و2023، ولذلك فان ايرادات الولاية من هذا الرسم قد لا يمكن تعويضها بسهولة في السنوات القادمة وهو ما يشكل تحديا اما السلطات العمومية.

للإشارة قدمت اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة بتاريخ 9 جويلية 2007 آراءها حول النظام المالي الجبائي المحلي وقد خلصت في تقريرها إلى النتائج التالية:(وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، 2015)

- فسيفساء من الضرائب والرسوم.
- اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب والرسوم.
- نظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية والتجارية.
- مداخيل ضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك.
- ضعف تأهيل الموارد البشرية.

وفي اعتقادي ان هذا التشخيص لازال قائما الى الوقت الحالي بالرغم من مختلف الاصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية للرفع من كفاءة النظام الجبائي المحلي.

2- العوائق التي تحول دون تطور نظام الجبائية المحلية

2-1 عوائق مرتبطة غياب الإرادة وقلة اهتمام المسؤولين المحليين

إن الملاحظة العامة التي استخلصها قضاة مجلس المحاسبة في التقرير السنوي لسنة 2022 تمثلت في قلة اهتمام المسؤولون المحليون لتعبئة الجبائية المحلية التي تدخل ضمن صلاحياتهم ويتجلّى هذا على الخصوص:

- ❖ غياب إحصاء شامل ومحين للإمكانيات الجبائية مثل إحصاء الإعلانات والصفائح المهنية والمؤسسات الموجهة لاستقبال السواح والزوار وقاعات الحفلات.
- ❖ التأخر في عقد المداولات من طرف المجالس الشعبية البلدية من أجل تطبيق بعض الرسوم أو تحين تعريفاتها.

2-2 عوائق مرتبطة بإجراءات تأسيس وتحصيل الضرائب والرسوم المحلية:

- وجود مركبة قوية في كيفية توزيع المصادر الجبائية جعل الدولة تحتكر لنفسها الضرائب ذات المردود العالى وتترك الضرائب ذات المردود المنخفض للجماعات المحلية.
- ضعف التنسيق ما بين الإدارة الضريبية وما بين المجالس البلدية في تحديد الاوعية الجبائية المرتبطة بالعقار على سبيل المثال لا الحصر.

2-3 عوائق مرتبطة بنظام المحاسبة العمومية المحلية:

إن التشخيص العام لنظام المحاسبة العمومية المحلية يكشف عدة نقائص تظهر بقوة في المحاسبة البلدية ومن أهمها: (ولهي و زواق ، 2018)

- ❖ إن النظام العام للمحاسبة العمومية ما زال يعطي أسبقية للشكل دون المضمون أي أن "لا تستجيب للمتطلبات النوعية للمولين بالضرائب، بالرغم من أنها تستجيب ل حاجيات المراقبة والإعلام التي يتطلبها التشريع، وبالتالي أضحت المحاسبة العمومية مجموعة من القواعد تطبق عند التصويت على تنفيذ الميزانيات لا غير.

- ❖ نظام غير محفز يقف حائلا دون تحمل الإطارات والموظفوون البلديون لمسؤولياتهم ويملكون بذلك كل مهام المراقبة على القابض البلدي لضمان صحة الميزانية.

❖ نظام مرتكز على الميزانية كوسائل بدلاً من نظام يفضل الميزانية كأهداف عكس ما هو مطبق في العالم الحديث أي الاعتماد على ميزانية الأهداف "بدلاً من ميزانية الوسائل". في انتظار استصدار قانوني البلدية والولاية.

للإشارة ان القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، الذي يتعلّق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، في (العدد 42 من الجريدة الرسمية، ليوم 25 يونيو 2023). تكمّن أهميّته أنّه جاء لمعالجة أوجه بعض القصور التي كانت تحدّ من دور النّظام المحاسبي كأداة حديثة لتسيير المال العام.

4-عوائق مرتبطة بالبيئة الاقتصادية العام.

انتشار الاقتصاد غير الرسمي ذلك أنّ الدولة تجد نفسها في مواجهة قطاعات يصعب فرض الضرائب عليها، وهي خارج سيطرة الوعاء الضريبي، باعتبار أنّ الاقتصاد غير الرسمي منتشر في البلدان النامية بنسبة 40% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط وحوالي 60% في بلدان كثيرة، ومن المعلوم أنّ صغار التجار والحرفيين يتواجدون بشكل أكبر في مراكز الجماعات المحلية الأقل فقرا.

5-عوائق مرتبطة ضعف الرقابة وسوء الحكومة

من المعلوم أنّ مجلس المحاسبة يقوم بالرقابة على مصالح الدولة والجماعات الإقليمية، والمؤسسات، والمرافق، والهيئات العمومية باختلاف أنواعها التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية وتعد الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) معنية بهذه الرقابة وملحوظ أنّ هذا النوع من الرقابة قد طغى عليه الجانب الروتيني، والشكلي وتأدية المهام في كثير من الأحيان.

بيد أنّ إخضاع البلدية للرقابة المالية القبلية يعدّ خطوة إيجابية في سبيل التخلص من سوء الحكومة مما إلى ترشيد النفقات العمومية المحلية الأمر الذي سيساهم في تقليص العجز للإشارة تم تعميم هذه الرقابة بدءاً من سنة 2012.

6-عوائق مرتبطة ضعف الإمكانيات المادية والبشرية

إنّ خزائن البلديات المكلفة بتحصيل الإيرادات المحلية غير مزودة بالقدر الكافي من التأطير والتجهيزات والبرمجيات الإعلامية، وغير مدعمة كذلك بالإجراءات القانونية التي تسمح لها بالقيام بالوجبات المطلوبة وبالتالي ضمان مستوى أمثل من التحصيل للحقوق والرسوم البلدية وهذا بالرغم من إعادة تنظيم مصالح خزينة البلدية وتدعم صلاحيات أمين الخزينة في مجال التحصيل الجبri (مجلس المحاسبة، سنة 2021).

III- مقترحات التوجهات الجديدة لإصلاح نظام الجباية المحلية في الجزائر

إن إستراتيجية تفعيل نظام الجباية المحلية، يجب أن ترتكز على الأمور الأساسية التالية:

1- الإسراع في مراجعة قانوني البلدية والولاية

ان انشاء لجنة الخبراء المكلفة بإعداد مشروع القانون (مرسوم رئاسي، 2023) يعد خطوة أولى للإصلاح في سبيل الارتقاء بالجبائية المحلية خاصة إذا تم الانفتاح على الكفاءات والخبراء والاسترشاد ببعض التجارب الدولية الناجحة.

2- إشراك الجماعات المحلية في تأسيس ومراقبة الوعاء الضريبي:

لا يمكن ضمان إيرادات ضريبية محلية مهمة دون إشراك الهيئات المحلية المنتخبة منها على الخصوص في تحديد ومراقبة الوعاء الضريبي للضرائب والرسوم المرتبطة بالمتلكات العقارية والثروة للساكنة المحلية، مع التفكير في ضرورة تنازل الدولة عن حصتها في ما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي – فئة المداخيل الإيجارية والمقدرة ب 50 % من إضافة إلى استفادة البلدية من رسوم التسجيل وحقوق الطابع (قسيمة السيارات) للعمليات التي تتم على محيطها الجغرافي (بحشاسي ، 2018)، كما انه يجب التفكير في منح بعض سلطات الرقابة الجبائية للهيئات المنتخبة لاسيما في مجال التبليغ عن شهادات التهرب الضريبي بالتنسيق مع السلطات الأخرى ذات الصلة لمنع الاستغلال وسوء التصرف والتعسف في ممارسة هذا الحق .

3- إشراك الجماعات المحلية في عملية التحصيل الضريبي:

إن عملية التحصيل الضريبي تعد المرحلة النهائية لمراحل الضريبي فالجهد الضريبي في مرحلتي الوعاء والتصفيية يجب أن ينتهي إلى عملية التحصيل الضريبي ولذلك فمن المنطقي أن تستمر الجماعات المحلية في نفس الاتجاه بعد ما تم إشراكها في عملية تحديد الوعاء الضريبي، وفي اعتقادي انه ينبغي التركيز على ما يلي:

- إنشاء لجنة على مستوى الجماعة المحلية تولى مهمة التنسيق ما بين أمين الخزينة من جهة ومصالح الضرائب من جهة أخرى.
- ربط منح رخص البناء والهدم وإنشاء نشاط تجاري او غيره بالتسديد الكلي او الجزئي للضرائب والرسوم.

4- رقمنة التحصيل الضريبي

لفرض ضمان فعالية أكبر للتحصيل الضريبي يجب الشروع في عملية الرقمنة التي ترتكز على

الإبعاد التالية: (عبد المنعم و الفران، 2021)

- توفير القوانين والمعلومات الخاصة بالضرائب التي يتم تحصيله الكترونيا.
- توفير نظام تسجيل الكتروني لداعفي الضرائب.
- تقديم الإقرار الضريبي الكترونيا من قبل المكلفين.

- الاستفسار الإلكتروني على وضع الملفات الضريبية.

- السداد الإلكتروني للضرائب.

ولا شك إن رقمنة التحصيل الضريبي الوطني والمحلي ستؤدي إلى تحقيق المكاسب التالية:

- السرعة والدقة في عملية التحصيل بتواريخ محددة.

- حصر التهرب الضريبي وزيادة فعالية الرقابة.

- التحكم في الامتثال الضريبي وتقليل منابع الاقتصاد غير الرسي.

5- البدء في اعتماد ميزانية الأهداف "بدلا من ميزانية الوسائل تنفيذاً للمرسوم 15-18

ضرورة الانتقال إلى تبني الميزانية بالأهداف خصوصاً في الجانب التمويلي وذلك عن طريق الأخذ بميزانية الظل لبعض المراكز ومن ثم القيام بعملية التعميم، مع الاعتماد على مؤشرات لقياس الأداء التي من أهمها مؤشر الفعالية ومؤشر الكفاءة ومؤشر الجودة بالنظر للجهود المكثفة لصلاح المالية المحلية، مع الإشارة إن الأولوية تبقى تمحور حول توسيع الوعاء الضريبي مدعمة بمبادرات إحصاء المجتمع الضريبي واقتراحات التحفizات الضريبية التي تؤدي إلى احتواء الاقتصاد الموازي (الوزارة الأولى، 2022)

6- تعزيز اندماج الاقتصاد الموازي المحلي ضمن القنوات الرسمية

في ظل المسعى العام الذي باشرته السلطات العمومية لاحتواء الاقتصاد الموازي بما يسمح بتسخير كل موارد هذا القطاع وإدماجها ضمن القنوات المشروعة للاقتصاد الوطني (الوزارة الأولى، 2022) فإنه بات من الضروري إشراك الفاعلين المحليين في هذا المسعى انطلاقاً من درجة التقارب مع الساكنة المحلية من حيث المعرفة الدقيقة للأنشطة التجارية والحرفية غير المعلنة في الاقتصاد غير الرسمي.

7- تفعيل صناديق الزكاة على المستوى المحلي

ضرورة البحث عن موارد أخرى غير ضريبية انطلاقاً من تفعيل تسيير صناديق الزكاة على المستوى المحلي في سبيل البحث عن بدائل تمويلية أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار تسديد الزكاة كعبء مقبول من الناحية الجبائية.

8- إنشاء مجلس استشاري محلي

ضرورة يكون من خبراء ومحترفين على مستوى البلدية أو الولاية يقدم المشورة ويقيم الأداء من حيث تفعيل مردودية نظام الجبائية المحلية، ومتابعة عملية الرقابة.

IV- خاتمة

1- نتائج الدراسة

❖ الجبائية المحلية هي مجموع الضرائب والرسوم المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التي تعود بعد تحصيلها الى ميزانيات الجماعات المحلية كليا او جزئيا بصفة مباشرة او بصفة غير مباشرة.

❖ الجبائية المحلية هي أداة في يد الدولة أداة لتحقيق التنمية المحلية، فالحكومات (الجماعات) الإقليمية، والمحلية تضطلع بمهام التنمية في حدودها إقليميا، مما يساهم في تركيز وتوطين الساكنة المحلية.

❖ إن نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في مجموع الإيرادات الجبائية العائدة للبلديات في ولاية المسيلة بلغت 76.43 % في المتوسط وقد تراجعت في سنة 2023 بنسبة في حين بلغت نسبة الانخفاض 7.81 %، أما متوسط نسبة مساهمة باقي الضرائب والرسوم بلغت 23.56 %

❖ أن هناك تطويرا إيجابيا بعد سنة 2021 للضريبة الجزافية الوحيدة في ميزانية ولاية المسيلة حيث كانت نسب الزيادة على الترتيب 2.51 % لسنة 2021 وارتفعت الى 3.59 % في سنة 2022 لتصل سنة 2023 نسبة 3.89 % في حين أن نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في مجموع الإيرادات الجبائية العائدة للولاية تقلصت بنسبة ضئيلة بلغت 1.3 % ما بين سنتي 2020 و2023.

❖ هناك عدة عوائق التي تحول دون تطور نظام الجبائية المحلية في الجزائر ككل منها ما يرتبط ب مدى تطبيق القوانين، ومنه ما هو مرتبط بنظام المحاسبة العمومية، ومنه ما هو مرتبط بالمحيط الاقتصادي العام ومنها ما هو مرتبط بضعف الرقابة وسوء الحكومة

2- اقتراحات الدراسة

عطفا على الاقتراحات العملية المدرجة في المحور الثالث فانه يمكن تقديم اقتراحات التالية:

❖ ضرورة التشخيص الدوري لنظام الجبائية المحلية في كل سنة مالية للتعرف على أوجه القصور التي قد تعرقل التطبيق الفعلي لمجموعة الضرائب والرسوم المحلية.

❖ ضرورة اجراء التكوين الدوري لرؤساء المجالس الشعبية المحلية في كل ما يتعلق بجباية الضرائب والرسوم المحلية.

❖ ضرورة التنسيق مع مختلف الهيئات ذات الصلة بالجبائية المحلية وبصفة أخص المصالح الجبائية أولا، ثم المصالح التجارية لغرض تقليص حجم التهرب الضريبي المحلي.

❖ توسيع التوأمة ما بين البلديات ان على مستوى الجهوبي او الوطني لغرض تبادل وجهات النظر في إطار التفكير الموحد للمساعدة في تأسيس وتحصيل بعض الضرائب والرسوم المحلية.

٧- المراجع

- ❖ القرار الوزاري المشترك، الجريدة الرسمية العدد 57 بتاريخ 4 سبتمبر 2022.
- ❖ المادة 222 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022.
- ❖ المادة رقم 222 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2022.
- ❖ المادتين 108 و 111 من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 03 يوليو 2011.
- ❖ الوزارة الأولى، مذكرة توجيهية متعلقة بتخصيص المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2023، 30 اפרيل 2022.
- ❖ أيمن عودة المعاني(2010)، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن.
- ❖ بحاشي رابح (جوان 2018)، سبل تطوير وتفعيل الجبائية المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14.
- ❖ عبد المجيد قدی(2011)، دراسات على الضرائب، دار جریر، الأردن.
- ❖ مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2021.
- ❖ مرسوم رئاسي رقم 24-319 من الجريدة الرسمية رقم 66، 30 سبتمبر 2023.
- ❖ هبة عبد المنعم، صبري الفران (يونيو 2021)، صندوق النقد العربي، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية.
- ❖ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الموقع الالكتروني للوزارة، إصلاح المالية والجبائية المحليين، 2023/10/25/تاریخ الاطلاع <https://www.interieur.gov.dz>
- ❖ ولهي بوعلام، زواق الحواس(2018) : نحو إصلاح نظام الجبائية المحلية لتفادي العجز المالي للبلديات، الملتقى الدولي الخامس: دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار المحلي -تجارب - جامعة برج بوعريريج.
- ❖ BOUARIOUA Rabia (Juin 2023), Le rôle des collectivités locales dans la réalisation du développement local des zones d'ombre en Algérie au cours de la période 2020-2024, La revue des développements et des prospectives pour recherches et études Vol n08- N°01.
- ❖ Emmanuel Disle et Jacques Saraf (2007) Droit Fiscal. Dunod ,Paris , France.
- ❖ FERDJ Younes ,ALIOUECH Khaled (2015), La contribution de la fiscalité locale dans les ressources des collectivités territoriales en Algérie , CREAD.